

التغير المناخي واثره على الأمن الغذائي العراقي (دراسة في جغرافية الزراعة)

أ.م.د. آمنة جبار مطر درويش الدليمي

جامعة الانبار / كلية الآداب / قسم الجغرافية

amnajabbar2016h@gmail.com

الملخص:

إن التغير المناخي واحد من أهم الظواهر والمشكلات التي تواجه الكوكبة الأرضية، لما لهذه الظاهرة من أثر كبير على الحياة على سطح الأرض ولا سيما الموارد المائية والأمن والذي ينعكس على الأمان الغذائي بصورة عامة.

يتأثر العراق كغيره من الدول بذلك التغيرات المناخية على نطاق واسع، كما يتأثر بحكم وقوع معظم منابع نهرى دجلة والفرات في العراق خارج حدود ارضه. ولعل قطاع الزراعة والغذاء يعد الأكثر تأثرا بالتغييرات المناخية، والأمن الغذائي هدفا رئيسا تسعى إليه كل الأمم والشعوب والحكومات بأسرها لأن الغذاء ضرورة لبقاء أمّنا مائياً. وقد جاءت مشكلة البحث بالسؤال التالي: ما مدى اثر تغير المناخ على الأمان الغذائي والزراعة في العراق وتراجع المساحات الزراعية القابلة للزراعة؟ أما فرضية البحث فجاءت بالجواب التالي: اثر التغير المناخي على الأمان الغذائي والزراعة بشكل كبير مما أدى إلى تراجع المساحات الزراعية القابلة للزراعة. وهدف البحث إلى الوقوف على اثر التغير المناخي على الأمان الغذائي والزراعة وتصحر الأراضي الزراعية، وتم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي والاستقرائي والموضوعي في قراءة البيانات ومناقشتها.

الكلمات المفتاحية: (التغير المناخي ،الأمن الغذائي ،التصرّح)

Climate change and its impact on Iraqi food securityA study in agricultural geography

Prof. Amna Jabbar Muter Darwish Al-Dulaimi

Anbar University / College of Arts / Geography Department

Abstract:

Climate change is one of the most important phenomena and problems facing the Earth, because this phenomenon has a major impact on life on Earth, especially water resources and security, which is reflected in food security in general.

Iraq, like other countries, is affected by these climate changes on a large scale, and it is also affected by the fact that most of the sources of the Tigris and Euphrates rivers in Iraq are located outside the borders of its land. Perhaps the agricultural and food sector is considered the most affected by climate change, and food security is a major goal that all nations, peoples and governments seek to achieve because food is a necessity for maintaining water security. The research problem came with the following question: To what extent is the impact of climate change on food security and agriculture in Iraq and the decline in arable agricultural areas? As for the research hypothesis, it came with the following answer: The impact of climate change on food security and agriculture in a significant way, which led to a decline in arable agricultural areas. The goal of the research To determine the impact of climate change on food security, agriculture, and desertification of agricultural lands, the descriptive and analytical approach was adopted in reading and discussing the data.

Keywords: (climate change, food security, desertification)

المقدمة :

بالرغم من التقدم والتكنولوجي والعلمي المتمثل في الضرورب النباتية المحسنة، والكائنات المحورة وراثياً، وأنظمة الري الحديثة. لأن المناخ لا زال هو العامل الرئيس المؤثر في الإنتاجية الزراعية، فضلاً عن خواص التربة. إن تأثير المناخ في الزراعة والأمن الغذائي له علاقة بالمتغيرات التي تحدث في المناخات المحلية أكثر مما هي أنماط المناخ العالمية.

قال تعالى في محكم كتابه (وَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَرَّتْ وَرَبَّتْ وَانْبَثَتْ مِنْ كُلِّ رُوْجٍ بَهِيجٍ) الآية (٥) سورة الحج. المياه هي أساس الحياة على الأرض وهو أساس الزراعة فلا حياة بغير الزراعة ولا زراعة بغير مياه فمن الواجب المحافظة على المياه وتنمية مواردها وترشيد استخدامها لكي تقوم بدورها العام هي الزراعة ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي والذي يحدد في اتجاهين رئيسين الأول إصلاح الأراضي والثاني تحقيق الاحتياجات المائية للزراعة في كل من الأراضي المستصلحة والمستحدثة الجديدة وإن هذين الاتجاهين يجب أن يكون متکاملین ومتلازمین لتحقيق الزيادة في كل من مساحة الأرض الزراعية والعائد المحسولي من المحاصيل الحقلية وتربية الثروة الحيوانية على حد سواء وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي للأجيال الجديدة تحتاج إلى المزيد من الأرضي الجديدة وفي نفس الوقت إنتاجية عالية يواجهه بلدنا العراق أخطاراً طبيعياً وبشرياً منها ما هو واقع فعلاً منها ما تلوح مظاهره بالأفق بدون تضافر كل الجهود العلمية الرصينة لمواجهة وضع الحلول الممكنة لتنفيذ و بالمدة الزمنية القصيرة إذ يعد تحقيق الأمن الغذائي من المواضيع التي تحظى بأولوية في مختلف الدول سواء كانت متقدمة أم نامية وكذلك فإن المنظمات الدولية الزراعية المتخصصة فقد أعطتها أهمية خاصة من خلال جعل أول أهداف الألفية الثالثة للأمم المتحدة هو

القضاء على الجوع والفقر المواقع وتسعى هذه الدول ومن ضمنها العراق ومن خلال ما يمتلكه من موارد اقتصادية لتحقيق ذلك إلا أنه هناك العديد من المتغيرات الاقتصادية المحلية تؤثر في الإنتاج الزراعي المحلي وتعيق تحقيقه وأن العراق يغطي احتياجاته الغذائية الرئيسية عن طريق الاستيراد.

أولاً - المشكلة:-

ما مدى اثر تغير المناخ في الزراعة والامن الغذائي في العراق وتراجع المساحات الزراعية القابلة للزراعة؟

ثانياً - الفرضية:-

لتغيير المناخ اثر كبير على الزراعة والامن الغذائي في العراق وتراجع المساحات الزراعية القابلة للزراعة.

ثالثاً - هدف البحث:-

تسليط الضوء على اثر التغير المناخي على الامن الغذائي في العراق من خلال ما تم الحصول على بيانات إحصائية توضح مقدار ذلك الأثر.

رابعاً - منهج البحث:-

اعتماد المنهج الوصفي لتناول الظاهر والمنهج التحليلي في قراءة البيانات والاحصائيات الرسمية ومناقشتها وتحليلها.

خامساً - مبررات اختيار البحث:-

النمو السكاني المتزايد والذي صاحبه التراجع المضطرب بالإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وحاجة السكان المتزايدة لتحقيق الامن الغذائي.

سادساً - حدود الدراسة:

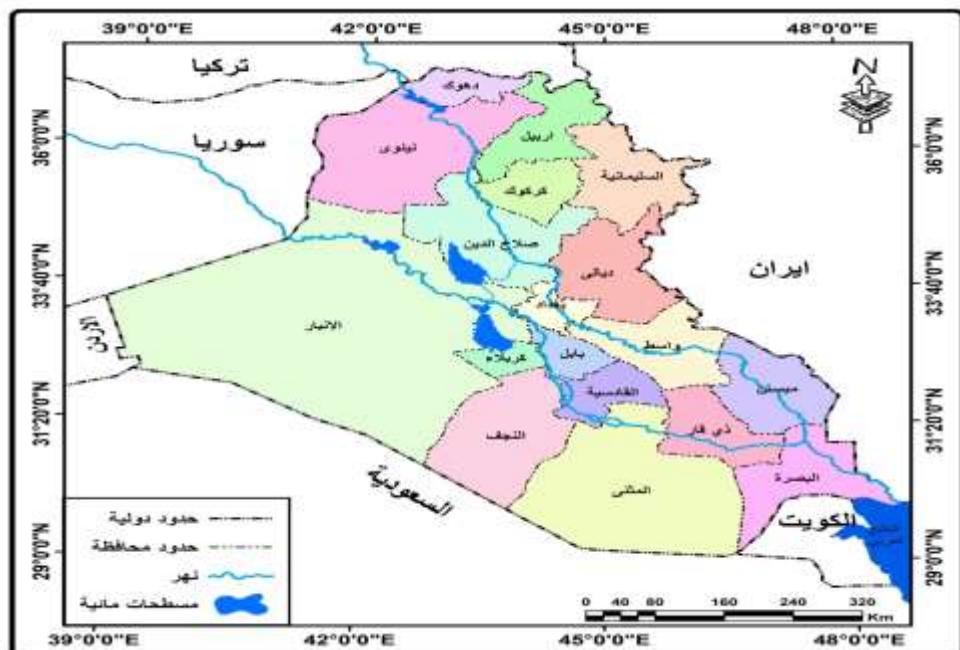
أ- الموقع الفلكي:

يقع العراق بين دائري عرض (٤٣° - ٣٨°) شرقاً خريطة (١).
 يقع العراق بين دائري عرض (٤٣° - ٣٨°) شرقاً وخطي طول

بــ الموقع الجغرافي:

يقع أقصى شمال شرق الوطن العربي تحديداً بــ اربع دول عربية ودولتان غير عربيتان، تحده من الشمال تركيا وإيران من الشرق والخليج العربي والكويت من الجنوب وال سعودية والأردن وسوريا في الجنوب الغربي والغرب، وتبلغ مساحة العراق (٤٣٥٢٤٤) كم٢، منها (٩٢٤) كم٢ مساحة المياه الإقليمية للعراق في الخليج العربي، وعدد الوحدات الإدارية هي (١٨) محافظة.

خريطة (١) العراق الإدارية



المصدر : جمهورية العراق ،وزارة الموارد المائية ،مديرية المساحة العامة ،١٠٠٠٠٠٠:١،٢٠٢٣

سابعاً - المفاهيم الأساسية:-

١- التغير المناخي: بحسب تعريف الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC): أي

تغير يحدث في المناخ بمرور الزمن سواء كانت نتيجة تأثيرات طبيعية او بشرية وأيضاً ميزت بين تغير المناخ المرتبط بالنشاط البشري او الذي يحدث لاسباب طبيعية^(١).

٢- الامن الغذائي: قال تعالى (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتَنَعَهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرْهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) اية(١٢٦) البقرة. والامن لغة يعني الاطمئنان والهد والحماية والسكنية وجميعها ضد الخوف^(٢). وعرفته منظمة الأغذية والزراعة والأمم المتحدة: الامن الغذائي: هو توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتماداً على الإنتاج المحلي اولاً وعلى أساس الميزة النسبية لانتاج السلع الغذائية لكل دولة واتاحتة لكافة افراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وامكانياتهم المالية^(٣).

٣- التصحر: تدهور تربة الأرض في المناطق القاحلة وشبكة القاحلة والمناطق الجافة وشبكة الجافة وشبكة الرطبة الذي ينتج من عوامل مختلفة منها التغيرات المناخية والأنشطة البشرية^(٤).

المبحث الأول: المؤشرات المؤثرة في مستوى الامن الغذائي العراق.

يضم العراق ثلاثة أقاليم مناخية رئيسه هي:

١- إقليم مناخ البحر المتوسط: يقع في شمال شرق العراق ضمن المنطقة الجبلية يتميز الشتاء فيه بكونه بارد تسقط فيه الثلوج وتنخفض درجة الحرارة الى ما دون الصفر

المئوي وامطار غزيرة تتراوح بين (400-1000) ملم سنوياً، اما صيفه فيكون جاف معندي تتراوح درجة الحرارة فيه بين (30-35)°م.

٢- إقليم مناخ السهوب: يسود هذا المناخ في المنطقة شبه الجبلية (المتموجة) وهو مناخ انتقالي بين مناخ البحر المتوسط شمالاً والمناخ الصحراوي جنوباً، يتميز الشتاء فيه بكونه أقل برودة من مناخ البحر المتوسط وامطاره من (100-200) ملم سنوياً اما صيفه فيتميز بكونه حار جاف تتراوح فيه درجة الحرارة بين (38-40)°م.

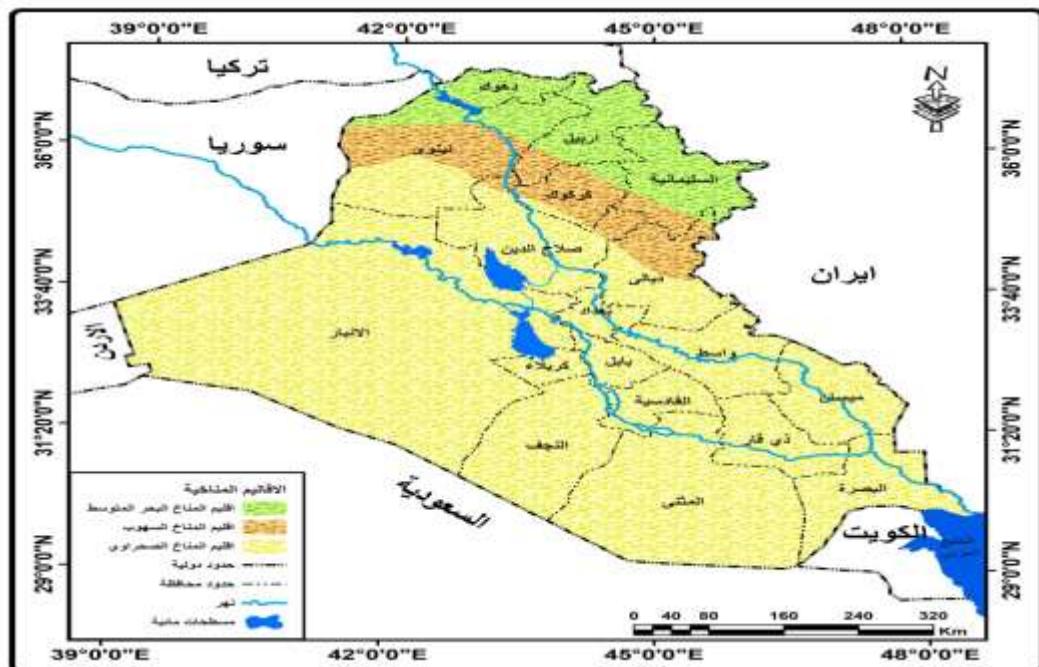
٣- إقليم المناخ الصحراوي: يسود هذا المناخ ضمن منطقة السهل الرسوبي والهضبة الصحراوية الغربية، وهو أوسع الأقاليم المناخية من حيث المساحة التي يشغلها ويتميز مناخه أشد حرارة وأقل مطر من الأقاليم السابقين، اذ تتراوح درجات الحرارة فيه خلال فصل الصيف بين (44-48)°م تزداد كلما اتجهنا جنوباً اما امطاره فتتراوح بين (50-200) ملم^(٥) جدول (١)، خريطة (٢).

جدول (١) القطاعات الزراعية البيئية بحسب نظام الرطوبة وأنواع المواسم

تصنيف كoen المناخي	توقيت الموسم الممطر	معدل درجة الحرارة المئوية	معدل الرطوبة
%٦٤ صحراوي حار (Bwh)	الشمال	٢١.٦ (21.6)°م	193.6mm
٢٢%-(Csa) صيف حار، مناخ البحر المتوسط	طويلة (ت° - نيسان) الوسط والجنوب	١٣-٢٨ (13-28)°م	mm الشمال الشرقي (1000)
%١٣(Bsh) حار، شبه جاف	قصيرة (ك ١ - شباط)	١٩ (19)°م	الغرب والجنوب mm (100) سنوياً

جمهورية العراق، مخاطر وفرص التغير المناخي في سلاسل قيم الأغذية الزراعية العراقية، (SAAVI)، مركز التجارة الدولي، وكيل مشترك لمنظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة، تقرير منشور، 2023.

خرطة (٢) الأقاليم المناخية



المصدر :جمهورية العراق ،وزارة الموارد المائية ، مديرية المساحة العامة

1000000:1، 2023

-التغيرات المناخية المتوقعة في العراق:

حددت وزارة البيئة العراقية في تقريرها عن (حالة البيئة في العراق لعام ٢٠١٧) مؤشرات التغير المناخي في البلاد بمجموعة من النقاط واهماها:

١- ارتفاع معدلات درجات الحرارة:

تشير التحليلات الإحصائية إلى اتجاهات متزايدة في معدل درجة الحرارة والتغيير في كافة المحطات العائدة للهيئة العامة للانواء الجوية والرصد الزلالي، ويتوقع ارتفاع معدلات درجات الحرارة وزيادة موجات الحر وشديتها وطول فصل الصيف، مما يزيد نسبة تبخر المياه والجفاف، ويتوقع ان تكون الزيادة في درجة الحرارة بين (٥-٠.٥)°م، خلال الثلاثين

عاماً الأولى من هذا القرن وبحدود (٢١-٢٥) م خلال الثلاثين عاماً التالية، وما يقارب (٣٥) م مع نهاية القرن، جدول (٢)

جدول (٢) كمية التبغ من السدود والخزانات خلال السنة المائة (٢٠١٨-٢٠١٩)

المجموع	بحيرة الثرثار	سد حديثة	سد حمرین	سد العظيم	بحيرة الثرثار	سد دريندخان	سد دوكان	سد الموصل
٥٠٦٥.١٩	٥٧٧.٩٥	٥٨٠.٣٤	٥٢٠.١٠	٢٣٠.٠٧	٢٣٢٧.٣٤	١٢٧٥٤	٣٦٠.٤٤	٣٤١.٣٨

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاءات البيئية للعراق، كمية ونوعية المياه لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠.

- الامطار: تتميز الامطار في العراق بشكل عام بعدم الانظام توزيعها من حيث المكان والزمان، اذ تختلف كمية الامطار في محطات الانواء الجوية من مكان لآخر بحسب الارتفاع عن سطح البحر والموقع الجغرافي للمحطة الانوائية. ان المحطات المناخية في العراق وبعض المحطات التركية والسورية والإيرانية تشير الى تراجع كمية الامطار السنوية وتناقص في عدد الأيام الممطرة. اما التوقعات المستقبلية، فتشير التحليلات الإحصائية الى انخفاض في المتوسط السنوي لهطول الامطار بمقدار (%)٩١ بحلول عام ٢٠٥٠، وانخفاض معدل الجريان السطحي بنسبة (%)٢٢^(١)، جدول (٣).

جدول (٣) التغيرات المناخية الحالية والمستقبلية.

التغيرات المناخية المستقبلية	التغيرات المناخية السابقة
زيادة متوسط درجة الحرارة السنوية بمقدار (%)٢٠٥٠ بحلول عام ٢٠٥٠	منذ الخمسينيات هناك ارتفاع في متوسط درجات الحرارة السنوية بمعدل (%)٠٧
موجات حرارة اكثر توافراً وصقيع اقل أيام زاد معدل هطول الامطار بمقدار (٢٠.٤) ملم في الشمال الشرقي	
انخفاض في المتوسط السنوي لهطول الامطار بمقدار (%)٠٩١ بحلول عام ٢٠٥٠	انخفاض هطول الامطار بمعدل (٠٠٨٨) ملم في الجنوب الشرقي
انخفاض هطول الامطار السنوي بمعدل (%)٥٣٥ (كمعدل على مستوى البلد)	انخفاض هطول الامطار السنوي بمعدل (%)٢٢ (كمعدل في الغرب)

USAID(2017) climate changisks and opportunities in Iraqi agrifood value chains. Available at: https://www.intrace.org/uploaded_files/comon/SAAVLreport.pdf.

فضلاً عن ذلك، فقد أشارت الدراسة الاستراتيجية لموارد المياه والأراضي بأن العراق سيتعاني من انخفاض في الإيرادات المائية إذ سيؤثر هذا الانخفاض في الإيرادات المائية، وتقدر كمية الإيرادات المائية المتوقعة لعام (٢٠٣٥) بحدود (٥٩.٧٣) مليار م٣، مقارنة مع الإيرادات لعام (٢٠١٥) والتي تقدر (٧٧.٣٧) مليار م٣. أي هناك عجز متوقع يصل إلى (١٠.٩٤) مليار م٣ عن الاحتياجات المائية المقدرة في عام (٢٠٣٥) شكل(١). إن استمرار النقص في كمية (الهطول المطري) نتيجة تغير المناخ، فضلاً عن زيادة معدلات الاستهلاك في العراق والبلدان المجاورة التي تعد بلاد المنبع لمصادر المياه الواسعة علينا، عوامل ستؤدي إلى تفاقم شح المياه العذبة في المستقبل، ما سيخلق تحديات واضحة في قطاع المياه في العراق خلال العقود المقبلة.

شكل (١) التوقعات المستقبلية للإيرادات المائية في العراق



المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الخطة الاستراتيجية لموارد المياه والأراضي في العراق (٢٠١٥)

ثانياً: الموارد المائية وعلاقتها بالأمن الغذائي:

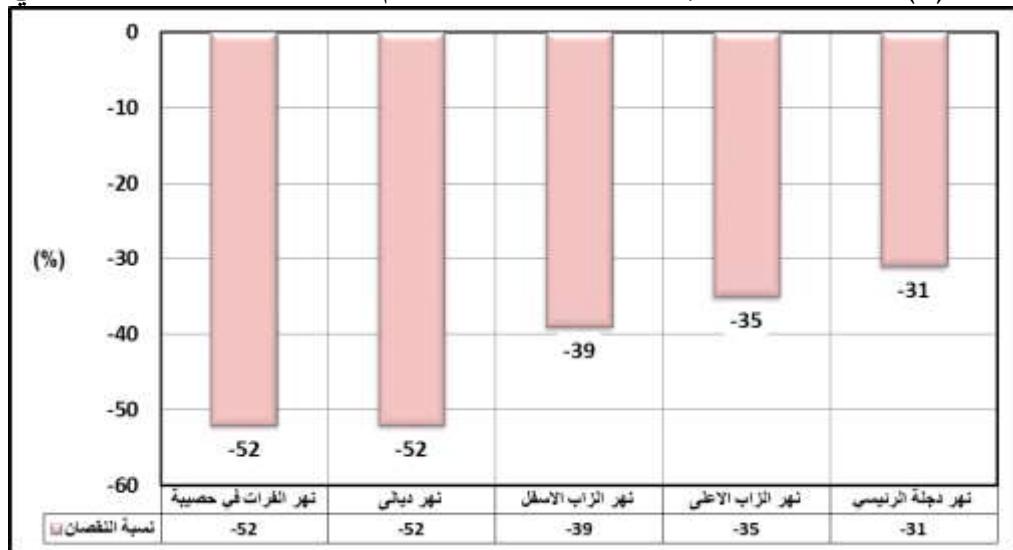
تعد الزراعة هي المستهلك الأكبر للموارد المائية، إذ يقدر الماء المستخدم في الري (٨٠-٧٠) من إجمالي الموارد المائية المتاحة للاستخدام من بين الاستخدامات الأخرى^(٨) تعتمد الموارد المائية في العراق بدرجة كبيرة على هطول الأمطار والثلوج التي تتراكم في أحواض وروافد نهري دجلة والفرات، وعلى مشاريع السدود والخزانات المقاومة في أعلى الأنهر المشتركة في كل من تركيا وسوريا وإيران. ان ارتفاع درجات الحرارة العالمية في العراق يؤدي إلى ضياع (٧٥٪) من الأمطار الهاطلة وتحولها إلى بخار من حيث ان ما نسبته (٢٠٪) منها يتحول إلى مياه سطحية و(٥٥٪) إلى مياه جوفية، ولغرض الحد من ضياع الكميات الكبيرة عن طريق التبخير ينبغي العمل على اتخاذ عدد من الإجراءات لغرض حفظ هذه النسبة والعمل على تجميع هذه الكميات والاستفادة منها^(٩). وتمثل المياه العذبة (٣٪) من الحجم الكلي لمياه الأرض وهي عصب الحياة لكل الكائنات الحية، رغم ضالتها تواجه تدهوراً مضطرباً في نوعيتها وصلاحتها بحسب التلوث الناشئ عن الأنشطة البشرية، مما يجعلها غير صالحة للاستخدام، وان ضعف إدارة مشاريع الصرف الصحي واهتمام معالجتها، وعدم إيصال المياه الصالحة للشرب وجميع هذه الأنشطة تهدد استقرار الحياة البشرية والشكل (٢) يبين نسبة النقصان بالإيرادات المائية للعشرة أعوام الأخيرة مقارنة بالمعدل الطبيعي.

شكل (٢) الإيرادات المائية وحصة الفرد السنوية



المصدر: وزارة الموارد المائية ، التقرير السنوي ٢٠١٩ ،

شكل (٣) نسبة النقصان بالإيرادات المائية للعشر أعوام الأخيرة مقارنة بالمعدل الطبيعي.



وتشير الدراسات بأن معدل الوارد المائي لنهر الفرات سيقل بنسبة (٢٠.٣) مليار م^٣، بعد أن تم تطوير مشاريع السدود التركية، إذ تبلغ الحاجة اليومية للمياه النظيفة لاستخدامات السكان ما يقارب (٩) مليون م^٣ يومياً، وتستخدم مياه نهري دجلة والفرات والمياه الجوفية لمختلف الأغراض الزراعية والصناعية والبشرية، ويبلغ الاحتياج إلى المياه للأغراض الزراعية (٥٠) مليار م^٣ سنوياً فيما تقدر الاحتياجات لمياه الترب والاستخدامات البلدية والصناعية (٢٥٠٥) مليار م^٣، يضاف لها متطلبات ادامة اهوار البالغة (١١) مليار م^٣، وبذلك ستكون الاحتياجات السنوية لكافة الأغراض من المياه (٧٥) مليار /م^٣ وبهذا يهدد الامن المائي العراقي، لاسيما بعد انجاز تركيا مشروع شرق الاناضول على نهر دجلة/ مما سيؤدي إلى تقليل واردات مياه النهر بنسبة (٦٠%) وهذا سينعكس بدوره على جميع السكان القاطنين على حوض النهر^(١٠).

وان تأثر واردات نهري دجلة والفرات اثرت على حصة الفرد العراقي التي كانت خلال المدة (١٩٤٠-١٩٩٠) تبلغ (٧٨٠٠) م^٣ ثم قلت تدريجياً لتصل خلال الأعوام العشرة الماضية إلى (١٢٠٠) م^٣ بالسنة لتصل إلى عام ٢٠٣٥ إلى (٧٥٠) م^٣ بالسنة تقريباً^(١١).

- التصحر وتعرية التربة:

ويعرف بأنه تناقص القدرة الإنتاجية للتربة نتيجة سوء الاستخدام للإنسان لها، أي طغيان الجفاف على الأراضي الزراعية وتحولها إلى أراضي قاحلة بسبب الإنسان وسيادة العمران على حساب الأراضي الزراعية (١٢) ويوضح من الجدول (٤)

يوضح مساحات الأراضي الصحراوية والمهددة بالتصحر بحسب المحافظات لعام ٢٠٢٠، ومن خلال معطيات الجدول (٤) تبين أن أكثر محافظة تعاني من التصحر في محافظة الانبار (٧٤٦٧٩٢٠) دونم تليها محافظة المثنى بمساحة (٦٥١٥١٦٠) دونم واقل محافظة سجلت فيها الأراضي الصحراوية محافظة كركوك بمساحة (١١٧٢٦) دونم، اما الأراضي المهددة بالتصحر فقد تصدرت المركز الأول محافظة الانبار بواقع (٤٥٨٠٤٤٠٠) دونم تلتها محافظة المثنى بمساحة (١٣٧٩٦٠٠٠) دونم، اما المرتبة الأخيرة كانت من حصة محافظة بابل بمساحة (٣١٧٢٠٢) دونم. اما اكثر محافظة سجلت فيها مساحات الكثبان الرملية في محافظة المثنى بمساحة (١٤٨٦٧٧٠) دونم، تليها صلاح الدين بمساحة (١٢٣٥٤٢٠) دونم، والمرتبة الأخيرة محافظة بابل بمساحة (٢٦٥٦) دونم، وان محافظتي بغداد وكركوك لم تسجل فيها كثبان رملية، خريطة (٣). وقد بلغ مجموع الأراضي المتصرحة (٥٥%) من مساحة العراق وهو ما يشكل تهديداً خطيراً لامنه الغذائي.

جدول (٤) مساحات الأراضي الصحراوية والمهددة بالتصحر حسب المحافظات لعام ٢٠٢٠

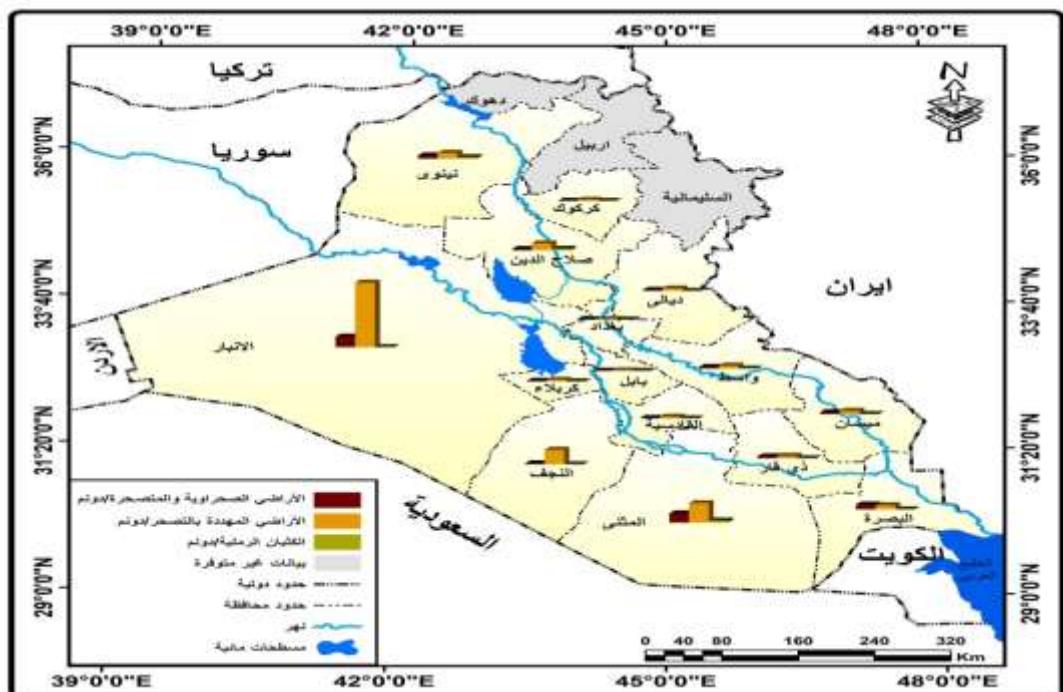
المحافظة	الأراضي الصحراوية والمتصرحة دونم	الأراضي المهددة بالتصحر دونم	الكتبان الرملية دونم
نينوى	٢.٢٩٣.٢٢٠	٤.١٣٧.٦٤٠	١٠٧٨.٠٠٠
كركوك	١١.٧٢٦	٦٦١.٩٨٠	.
ديالى	٦٥٧.٤٧٦	١.٧٣٧.٩٩٠	٤٩.١٤٨
الانبار	٧.٤٦٧.٩٢٠	٤٥.٨٠٤.٤٠٠	٧٢.١٢٦
بغداد	٨٧.٩٧٤	٤١٤.٦١٢	.
بابل	٢٦.٩٢٢	٣١٧.٢٠٢	٢.٦٥٦
كريلاء	٤٢٨.٩٣٢	١.٠٩٤.٣٥٠	٢٩.٧٦٨
واسط	١.١٠٦.٦٨٠	٢٠.٩٣.٣٦٠	٢٥.٧٦٥
صلاح الدين	٩٢٩.٣٦٠	٤.٩٨٢.٢٤٠	١.٢٣٥.٤٢٠

٣١,٥٩٧	١٠,٢٨٧٩٠٠	٦٦٦,٥٦٨	النَّجْفَ
٥٩,٥١٦	١,٣٠٠,٣٦٠	٣٣٨,٢٢٦	القادسية
١,٤٨٦,٧٧٠	١٣,٧٩٦,٠٠٠	٦,٥١٥,١٦٠	المُثنَى
٦٨,٥٦٦	١,٧٥٩,٠٣٠	١,٤٥٩,٦٦٠	ذِي قَارَ
٩١,٧٢٤	٢,٤٢٣,٩٤٠	١,٤٣٩,٩٦٠	مِيسَانَ
١٠,٧٨٢	٢,٩٢٠,٣١٠	٣,٣٤٨,٧٨٠	البَصْرَةَ
٤,٢٤١,٨٣٩	٩٣,٧٣١,٣١٤	٢٦,٧٧٨,٥٦٣	اجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات البيئة للعراق، ٢٠٢٠، ص ١٤

خريطة (٤) مساحات الاراضي الصحراوية والمهددة بالتصحر والكتبان الرملية حسب المحافظات لعام

٢٠٢٠



المبحث الثالث: النشاط الزراعي:

يمتلك العراق نحو (١٤٢) مشروع اروائي تتنوع على المحافظات كافة وواقع (٣٢) مشروعًا صغيراً بمساحة اقل من (١٠)آلاف دونم و(٣٠) مشروعًا متوسطاً بمساحة اقل من

(٥٠) الف دونم و (٢٠) مشروعًا كبيراً بمساحة أكثر من (٢٠٠ الف دونم) وتدار هذه المشاريع الزراعية بشبكة معقدة وكبيرة ومفتوحة للري والبزل، اذ تتكون شبكة الري المفتوحة من (محطات ضخ للري من السدود وعمود النهر الرئيس ثم قنوات الري الناقلة ثم شبكة التوزيع الرئيسية ثم شبكة التوزيع الفرعية ثم شبكة التوزيع الموزعة ثم شبكة الري الحقلية ثم باب الحقل) ويعايرها شبكة بزل مفتوحة (الصرف) للمياه الزائدة عن الاحتياج الحقلية تتكون من (مبزل حقلية ثم مجمع ثم مبزل فرعية ثم مبزل ثانوي ثم مبزل رئيس ثم الى المصب العام - الخليج او احواض التخزين او الاهوار).^(١٣)

وان طبيعة شبكات الري والبزل (المفتوحة) تسبب فوائد وسائلعات مائية كبيرة نحو (٣٠ مليارم³) لعام ٢٠٢١، ويسمم النشاط الزراعي في تكوين الناتج المحلي وهو احد مصادر التنوع الاقتصادي للبلد ويساهم في التشغيل المستقل منها (٤ مليون دونم) الا ان القطاع الزراعي يواجه تحديات كثيرة تمثل بسوء إدارة الموارد المائية والشحة، جدول (٥) وكذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي والزحف العمراني ومنافسة المنتجات المستوردة، فضلا عن التصحر والتلخ وتمدد الكثبان الرملية مما سبب في انخفاض الإنتاجية الزراعية وتدهور مؤشرات حالة الامن الغذائي للبلد، يتوقع ان استمر الواردات المائية من نهري دجلة والفرات بالانخفاض في افضل سيناريو متوقع^(١٤).

جدول (٤) حجم الطلب والعرض المحلي والمستقبل لل المياه في العراق (مليار / م³/ سنة)

السنة	الاستخدام الزراعي	الاستخدام الصناعي	الاستخدام المنزلي	الطلب الكلي	الواردات المائية	العجز المالي
2000	45	0.5	1.8	47.3	45	2.3
2010	40.1	1.5	2.7	44.3	67	-22.7
2015	43.3	2	2.8	48.1	35	13.1
2020	46.1	3.2	3.3	52.6	49.6	3
2025	49	4.2	4	57.2	51.2	6
2030	52.9	5.3	7.3	65.5	48.8	16.7
2040	67.52	1.56	4.96	74.04	42.58	31.46

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، قسم التخطيط المحلي، فجوات التنمية المكانية في العراق، بغداد، ٢٠٢٣، ص ٨٥.

ويظهر من الجدول (٥) حصة الفرد في العراق من المياه العذبة من (٦٠٢٩) م/سنة عام ١٩٩٠ إلى (٢٠٦٤٨) م/سنة بحسب توقعات العام ٢٠٢٥، وهذا يعود بالتأثير السلبي على واقع الأمان الغذائي للسكان كون ان المياه العذبة والامنة والصحية تشكل مع الغذاء الأساس في ديمومة حياته وفعالياته اليومية.

ويعود ذلك إلى الأسباب التي أدت وتؤدي إلى هذا التراجع في حصة الفرد في العراق من المياه العذبة سواء للدولة نفسها او من خلال مقارنتها مع عدد من الدول العربية الأخرى وهذه الأسباب نوجزها بالتالي:

- ١- النمو السكاني المتزايد الذي يصاحبه النمو في السكان الحضر على حساب سكان البيئة الريفية، فضلاً عن النمو العشوائي للمستقرات البشرية، والذي يعني المزيد من الطلب للمياه العذبة الصالحة للاستهلاك البشري.
- ٢- التوقع بالانخفاض المستمر في إيرادات المياه الصالحة للاستخدام (الجاربة) سواء اكان السبب العوامل الطبيعية او لأسباب متعددة، بسبب ان اغلب مصادر المياه من خارج الحدود.
- ٣- سعة مساحات الأراضي الزراعية في العراق او القابلة للزراعة مع اعداد كبيرة من الثروة الحيوانية كلها عوامل ساعدت على الطلب المتزايد للمياه من قبل تلك الاستعمالات مما زاد من منافستها للحصول على مياه الشرب، فضلاً عن سوء وسائل الارواء المستخدمة في العراق.
- ٤- الهدر الواسع في استهلاك المياه العذبة الصالحة للاستهلاك البشري، فضلاً عن تعدد استخداماتها لأغراض أخرى

جدول (٥) حصة الفرد في العراق من المياه العذبة (المتاحة) المتجددة سنويًا مقارنة مع الدول العربية
لعام ١٩٩٠ والتوقعات لعام ٢٠٢٥

الدولة	١٩٩٠ م/٣ سنتاً	٢٠٢٥ م/٣ سنتاً	الدولة	١٩٩٠ م/٣ سنتاً	٢٠٢٥ م/٣ سنتاً
السعودية	٣٠٦	١١٧	مصر	١٠١٢٣	٦٨١
الكويت	٧٥	٦٢	تونس	٥٤٠	٣٦٥
الامارات	٣٠٨	١٨٤	المغرب	١٠١١٧	٦٣٨
ليبيا	١٠٠١٧	٣٧٧	الأردن	٣٢٧	١٢٧
العراق	٦٠٠٢٩	٢٠٦٤٨	اليمن	٤٤٥	١٥٧
قطر	١١٧	٧٣	سوريا	٢٠٠٨٧	٧٥٧
البحرين	١٨٠	٩٥	لبنان	١٠٨١٨	١٠٢٣٦
عمان	١٠٢٦٦	٥٢٤	السودان	٤٠٧٩٢	٢٠٠٦٢
الجزائر	٦٨٩	٣٦٠			
الاجمالي		٢٢٠٢٣٦		١٠٣٦٣	١٠٣٦٣
متوسط حصة الفرد في الوطن العربي					٦١٠
	١٠٣٠٨				

المصدر: عبدالقادر زريق المخامي، الامن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، ط٢، دار الفكر، دمشق، سوريا، ٢٠٠٤، ص١٦٣.

يتصدر القطاع الزراعي مكانة متميزة في عملية التنمية الاقتصادية والذي يصب في تحقيق الامن الغذائي احد اهداف التنمية الاقتصادية لاي بلد، يعد النشاط الزراعي حلقة الوصل بين اهداف الامن الغذائي والتنمية الاقتصادية وان الجزء الاكبر من الدخل القومي في العراق يعتمد على تصدير النفط، أي احادي المورد.

ومن مؤشرات حالة الامن الغذائي العراقي جدول (٦) يتبع ما يلي:-

- بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول (الحنطة) لعام ٢٠٢١ نحو (٦٢.١٪) وحققت محفظات "واسط وصلاح الدين والقادسية وميسان" نسب اكتفاء ذاتي تامة.
- بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من (التمور) لعام ٢٠٢١ نحو (٢١٪) مما يفتح الافق واسعة امام الاستفادة من التمور ومنتجاته في توسيع القاعدة الإنتاجية الزراعية النقدية للدولة مع تشغيل القوى العاملة وتوفير المواد الأولية للصناعات الغذائية وتصدير الفائض

- ٣- بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول (البطاطا) لعام ٢٠٢١ نحو (٤٤%) وقد حققت محافظة "نينوى" نسبة اكتفاء ذاتي تامة من المحصول اما بقية المحافظات فتعاني عجزاً منه.
- ٤- بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول (الرز) لعام ٢٠٢١ نحو (٣٦.١%) وحققت محافظات "النجف والقادسية" نسب اكتفاء ذاتي تامة اما بقية المحافظات تعاني عجزاً منه.
- ٥- بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول (الطماطم) لعام ٢٠٢١ نحو (٢٩.٢%) وقد حققت محافظات "نينوى والنجف والبصرة" نسب اكتفاء ذاتي تامة اما بقية المحافظات فتعاني عجزاً منه.
- ٦- بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من (المحاصيل البقولية الغذائية) لعام ٢٠٢١ نحو (٢٤.٣%) وقد حققت محافظة "بابل" نسب اكتفاء ذاتي تامة اما بقية المحافظات فتعاني عجزاً منه.
- ٧- بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من محاصيل (الخضر) لعام ٢٠٢١ نحو (٣٧%) وقد حققت محافظات "ذي قار وميسان" من تحقيق الاكتفاء الذاتي منه وتعاني بقية المحافظات عجزاً كبيراً منها.
- ٨- بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من مجموعة (الفواكه) لعام ٢٠٢١ نحو (٢٠.٢%) وقد حققت محافظة "صلاح الدين" نسب اكتفاء ذاتي تامة وتعاني بقية المحافظات عجزاً كبيراً منه.
- ٩- يعاني البلد عجزاً كبيراً (مقلقاً) من منتجات (اللحوم الحمراء والاسماك) حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي لهما عام ٢٠٢١ نحو (٣٠.٢% و ٢٨.٩%) على التوالي.
- ١٠- بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من (الدواجن) لعام ٢٠٢١ نحو (٤٩.٨%) وقد حققت محافظات "ديالى وكربلاء والقادسية والمثنى" نسب اكتفاء ذاتي تامه منه وتعاني بقية المحافظات عجزاً كبيراً منه.

- ١١- بلغت نسبة الاقتقاء الذاتي من (بيض المائدة) لعام ٢٠٢١ نحو (٥٤.٣٪) وقد حققت محافظات "صلاح الدين و البصرة" نسب اكتفاء ذاتي تامه منه وتعاني بقية المحافظات عجزاً كبيراً منه.
- ١٢- بلغ حجم الصناعات المائية في الزراعة الاروائية لعام ٢٠٢١ نحو (٣٠ مليار م^٣) وتركزت الصناعات المائية في محافظات "نينوى ، الانبار ، واسط ، القادسية".



جدول (٦) نسبة الاقتقاء الذاتي للمنتجات الزراعية والضائعات المالية حسب المحافظة عام ٢٠٢١

٢٠٢١

المحافظة	عدد السايلوات والصوامع والمجمعات الخزينة للجوب	المحافظة	نسبة الاقتقاء الذاتي %													
			الخطة	التمور	البطاطا	الرز	الطاطم	اللحوم الحمراء	أسماك	دواجن	بيض مائدة	الفواكه	البقول	الخضر	الكمية	الصائعات المالية (مليار دينار)
نينوى	٥	٣٣.٤	١٠	٢١	١٧٠.٣	٣.٢	١٠.٢	٤٨٠.٤	١٠.٣	٠	٦٢٧	٠	١٦٩٠.٢	٠	١٥	
كركوك	١	٥٠.٠	١.٥	٥٣٠.٢	٥٠.٤	١.٢	٠	٣٨٠.٨	٣١.٩	١٠٨	٣٣٠.١	٠	٠	٧٨		
ديالى	٢	٥٠.٠	١.٥	٤٨	٢٧٠.٣	٣٠.٤	٦١.٤	١٠٠.٦	٩.٥	٠.٦	٢٠٥	٠	٩.٥	٤٩٧.٦	٧٠.١	
الانبار	٤	٨٠.٠	٢.٤	٣٧٠.٢	٩٠.١	١٢	١١٧	٣٨٠.١	١٩	٠.٨	٩٦	٠	٣٠٠.٥	١٨٦٥	٧٧.٤	
بغداد	٤	٣٠.٠	٠.٩	٢٥٠.٨	١٩٠.٢	١٠٠.٤	١٣٠.٨	١٩٠.٢	٢٧٠.٨	٢.٢	٦١	٠	٧٦٦	١٣٩.٦	١٩.٧	
بابل	٤	٤٠.٧	١.٤	٣٠٠.٨	١٠٠٠.٢	٦٨	٢٤٠	٧٦٠.٢	١٠٣٠.٢	٥٦	٩	١٤	٤٧٠.١	٥٣٩	٧٧	
كريلاط	١	٢٠.٠	٠.٦	٢١٠.٧	٢٣٠.٣	٨٣	٦٢٠	١١٢٠.٢	٦٣	٠	١٧٣	٠	١.٢	٦٩٠.٨	٤٤٠.٨	
واسط	٦	٨٠.٤	٢.٥	٥٤٠.٣	٦٦٠.٨	١٤٠	١٧٣	٨٢٠	٧٨٠.٧	١٧	٧٩	٠	٣٠٠.٧	٣١٨٠.١	٢٨٤٠.٨	
صلاح الدين	٦	٦٠.٤	١.٩	٦٣٠.١	٢٣٠.٣	١٩٨٨	٢٦٤٠.٢	٣٤٠.٩	٣٥٠.٧	٠٧	٢٥٣	٠	١	١٤٦.٩	١٣٢.٢	
النجف	٥	٥٠.٠	١.٥	٢٨٠.١	٢٣٠.٣	٧٩	٥٥	١٢٠.٣	١٩	٩٧	١٢٧٥	٤٦١	٠	١٩٥.١	٦٠.٨	
القادسية	٣	٨٠.٧	٢.٦	٧٠٠.٤	٢٥٦	٠٤	٣٠٤	١٤٨٦	٤٣	٩٣	٢٧	٣٤٥	١.٣	٣٤١٣	١٤٥٠.٢	
ال月薪	١	٣٠.٣	١	٨٦	٦٥	٠	٣٢٤	١٧٠٠.٤	٢٣	٥٧	٠	٢٠٦	٠	٤٣٨٠.٣	٧٨٠.٣	
ذي قار	٢	٣٠.٣	١	٨٨٠.٨	٤١٥	٠	١١٤	٢٥٤	٣٩	٢٩	٢٢	٧١	٠	٢٢١٠.٢	٧٤٠.٨	
ميسان	٢	٢٠.٧	٠.٨	٧١٠.٧	٣٨٠٧	٠	٣١٥	٦١٦	٧٢	٦٦	٠	٠٣	٠	٨٢٧	١٠٤٠.٦	
البصرة	١	١٠٠.٠	٠.٣	٨٠.٢	٢	٠	٢٢٦٩	٢٤	٧٠١	٢٨	٩٧٣	٠	٠	١٣٦٠.١	٧٠.١	
المجموع	٤٧	٢٩٠.٩	٣٦٠.٩	٢٤٠.٣	٢٠٠٢	٥٤٠٣	٤٩٠٨	٢٨٠٩	٣٢	٠٩	٣٦٠١	٤٣٠٨	٢١١٦	٦٢٠١		
المعيار التخطيطي (كمٌ/فرد/سنة)	٠٠٠	١٠٩٠٥	٩٠١	١٤٦٠٢	١٢٥	٨	٨	٣٢	٧٢	٣٢٠٨	٣٠	١٠	١٤٧	١٤٧	٠٠٠	

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الفريق التخطيطي /

بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الإحصاء الزراعي لعام ٢٠٢١

لغرض معالجة اختلالات الامن الغذائي في العراق، نقترح ما يلي:-

١. التوسع في نشر واستخدام تقانات الري المطور الرش والتقطيط المنتجة محلياً والالغاء التدريجي لنظام الري السيحي واعتماد نظام الري المغلق للاستفادة من الفوائد والضائقات المائية الحالية تقدر بنسبة ٦٥٪ من حجم الإيرادات المائية سنوياً.
٢. اكمال تبطين القنوات الاروائية الموزعة والفرعية الترابية لضمان عدالة التوزيع للحصص المائية بين الوحدات الاروائية (التخفيف من الشحة المائية)
٣. تسهيل إجراءات تجهيز المزارعين بالأسدمة والبذور والمبيدات المنتجة محلياً وبالأسعار الرسمية.
٤. تحسين سياسات الاستهداف لبرامج الإقراض الزراعي الميسر المقررة حالياً في وزارة الزراعة والمصرف الزراعي التعاوني.
٥. تشجيع الاستثمار الزراعي في المناطق الزراعية الديميمية (بالري التكميلي بمنظومات الري بالرش) وفي المناطق الزراعية الاروائية بمنظومات الري بالرش الثابت وفي المناطق الهمashية والصحراوية لمحافظات "صلاح الدين ونينوى والأنبار وكربلاء والنجف وواسط والمثنى والبصرة" بمنظومات الري بالرش المعتمدة على الابار ، مع تشجيع منتجي محصول الشلب على زراعة الأصناف المبتلة منه (التي لا تحتاج إلى غمر مياه).
٦. اكمال انشاء شبكة السبايلولات والمخازن والمطاحن في المحافظات كافة.
٧. حصر الأراضي الزراعية غير المستغلة زراعياً حالياً والأراضي ذات الحيازات الكبيرة ١٠٠٠ دونم فأكثر) غير المستغلة وإعادة توزيعها.
٨. تشجيع نشاط الاستثمار الزراعي في "مجالات الإنتاج الحيواني والدواجن والأسماك والبستنة النخيل والتمور وكذلك أنشطة" الصناعات التحويلية الزراعية، وإنشاء المدن الزراعية المتخصصة.
٩. إعادة مسح وحصر الأراضي الزراعية الموزعة والمؤجرة في العراق حسب المحافظات لتشخيص ما تبقى منها في العملية الإنتاجية الزراعية وتحسين وسائل وسياسات الاستهداف لتنمية وتطوير تلك الوحدات الإنتاجية.

١٠. إعادة العمل بنظام وسجلات نظام الري المحدث (دفتر التسليم والكرارخين) مع دليل التشغيل والصيانة لمشاريع الري القائمة وتوفير العدد الكافي من مهندسي الزراعة والري لتشغيل نظام إدارة الري في وحدات الارواء كافة للتخفيف والسيطرة على مشكلة (الشحة المائية) داخل الوحدات الاروائية.
 ١١. استحداث دائرة متخصصة بالري والبزل الحقلية واساليبه وإقرار كفاءة الارواء الملائمة لكل مشروع اروائي في وزارة الزراعة او الموارد المائية.
 ١٢. تفعيل قانون صيانة وتشغيل مشاريع الري والبزل القانون رقم (١١٢) الذي منح مهندسي الري صلاحيات قاضي جنح لمعالجة وتسهيل اليات التشغيل.
 ١٣. اعتماد معيار تخطيطي او قياسي او فني في وزارات الموارد المائية والزراعة يستخدم في معايرة وقياس ترشيد المياه للمشاريع الاروائية ويستخدم هذا المعيار لتقدير دوائر الموارد المائية في المحافظات كافة سنوياً.
 ٤. دراسة إمكانية إعادة العمل بزراعة واستثمار أراضي الاهوار التي لا يمكن اغمارها او انعশها بسبب قلة الواردات المائية في نهري دجلة والفرات وخاصة في اهوار الحمار والحوية
- المبحث الرابع: فعاليات العراق بشأن التغيرات المناخية:**

أعلنت الحكومة العراقية الانضمام الى اتفاقية باريس وفق القانون رقم (٣١) لعام ٢٠٢٠، وكان لهذا الانضمام خطوة مهمة تسمح بتنوع الاقتصاد واستخدام الاليات النظيفة التي تضمن استمرارية الحياة على سطح الأرض وبالفعل بدا العراق في كتابة وثيقة المساهمات المحددة وطنياً التي تعد السياسة العليا للعمل في مجال تغير المناخ والتي تؤسس لتنوع الاقتصاد وترسم الطريق لاستخدام الطاقات المتعددة والاليات النظيفة لمدة (٢٠٣٠ - ٢٠٢٠) حسب وثيقة المساهمات الوطنية تم تقسيم جهود

العراق الى مرحلتين كالتالي:-

- ١- المرحلة الأولى (٢٠٢٥ - ٢٠٢٠) وتركز على دمج العمل المناخي في الخطط الوطنية، وفي السياسيات والتشريعات وضمان الحد من غازات الاحتباس الحراري، والتأسيس لمشاريع التكيف في المناطق الهشة والمعرضة بشدة لتغير المناخ.
- ٢- المرحلة الثانية (٢٠٣٠ - ٢٠٢٥) وتركز على زيادة الطموح ونقل التكنولوجيا الحديثة لضمان الحد والتقليل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

وقد حدّدت الوثيقة الوطنية أوليات العراق من خلال الآتي:

- أ- التحقيق من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من صناعة النفط والغاز، ولاسيما انبعاثات غاز الميثان.
- ب- صون التنوع الاحيائي من تأثيرات المناخ.
- ت- الادارة السليمة للموارد المائية واستخدام التقانات الحديثة في الري.
- ث- تشجيع الطاقات المتجددة المستدامة واستخدام الطاقة النظيفة.
- ج- ادماج الشباب في قضايا التغيرات المناخية.
- ح- مكافحة الفقر.
- خ- ادماج القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار في التحول للاقتصاد الأخضر المستدام.
- د- تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
- ذ- تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي.

ويعمل العراق على اعداد خطة التكيف الوطنية (NAP) ويتمويل من صندوق المناخ الأخضر (GCF) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الامر الذي يتطلب دعم دولي لمكينه من تأسيس أنظمة صحية قوية وصامدة ومقاومة للظروف الصعبة^(١٦).

- آليات دعم الأمن الغذائي للعراق ومواجهتها تراجعه :

اولاً : الموارد المائية : تعد الموارد المائية حجر الأساس في عملية دعم الإنتاج الزراعي ومن ثم زيادة وتحسين واقع المحاصيل الزراعية المزروعة والمنتجة فضلاً عن تربية الحيوانات الداجنة والاستفادة منها ومن منتجاتها على حد سواء ، وتمثل آليات الإفاده من الموارد المائية من خلال الإجراءات الآتية :

- ١- إعادة تنظيم قنوات الري والسدود والنظام القاطعة والبوابات الحاكمة وتبطين القنوات الرئيسية والفرعية والناقلة والبدعات والسوقى لتقليل الضائعات المائية .
- ٢- التأكيد على آلية الحصاد المائي لمياه الأمطار وبالخصوص المناطق ذات المناخ الصحراوى الجاف وذلك من خلال إقامة السدود الصغيرة والمتوسطة عند بطون الأودية الجافة ، ومن خلال إقامة الخزانات الكونكريتية الحافظة للمياه .

٣- تغيير نمط الري السائد حالياً في العراق إلى أنماط أكثر كفاءة وفعالية من نمط الري السيحي السائد في العراق ، سواء أكان الري بالرش أو بالتنقيط أو تحت السطحي وغيرها ، فعلى سبيل المثال يصل توفير الماء إلى (٣٠-٢٠) مقارنة بالري السطحي لأن المساحة المبللة من التربة تكون أقل وبالتالي يكون الفقد بالتبخّر أو بالتسرب العميق أقل أيضاً^(١٧) وهذا يعني توفير كميات كبيرة من المياه يمكن من خلالها التوسيع في الرقعة الزراعية للعراق خصوصاً في المناطق الجافة حيث الأرض البكر المتعطشة للزراعة .

٤- التأكيد على تحقيق الأمن المائي للوصول إلى الأمان الغذائي من خلال الاعتماد على مصادر مائية أخرى غير تقليدية للإفادة منها في رفد الإيرادات المائية الإجمالية للعراق متمثلة بمياه الصرف الصحي (المجاري) ومياه الصرف الزراعي (المبازل) ومياه الاستمطار (المطر الصناعي) . إذ يعد إعادة استخدام المياه الجوفية ومياه الصرف الزراعي وال الصحي من الأعمال الممكنة إذ انه لا يحتاج إلى وقت طويل للإعداد أو رؤوس أموال كثيرة للتنفيذ ، لذلك فهما يمثلان حللاً سريعاً لمشكلة نقص المياه ، بالرغم من انه لاستخدام هذه الأنوع محاذيره ومشاكله وأثاره البيئية التي لابد أن تؤخذ في الاعتبار .

٥- حُسن إدارة المياه وضمن سياقات علمية واستراتيجية واضحة المعالم لتوفير المياه إلى كل المشاريع الزراعية ومنها بالخصوص المشاريع الريادية ، فضلاً عن التأكيد على إدارة المياه لمناطق المشاريع الزراعية خلف السدود

٦- سعي الجاد إلى الاستثمار في ميدان تحلية المياه (Desalination) ومعنى بها المياه المالحة (Saline Water) ، سواء أكانت مياه الخليج العربية أو مياه البحيرات والمستنقعات والاهوار ، على أن تستثمر لإغراض الاستهلاك في ميدان الشرب والاستخدامات المنزلية ، إذ يلاحظ في هذا المضمار التخلف الخطير للعراق وعدم السعي للإلحاق بالدول العربية ومنها دول الخليج وبعض دول المغرب العربي ، إذ يبلغ إنتاج العراق بحدود (١٢١.٦) مليون متر مكعب بالسنة ، أي ما نسبته (١١%) من إجمالي واردات المياه المتعددة مقارنة مع قطر (٢٠٥.٢) مليون متر مكعب بالسنة وبنسبة (٨٠.٤)% ، والكويت (٧٧.٥) مليون متر مكعب بالسنة وبنسبة (٧٧.٥)(١٨)% وهذه الأرقام والدلائل تؤكد ضرورة الالتفات إلى هذا المصدر المائي ، واستثمار المياه السطحية الجارية المتاحة

والمنتجدة للإغراض الزراعية وخزن جزء منها لغرض استثمارها في مشاريع زراعية تقنية في المناطق الجافة والمتصحرة .

ثانياً: التربة: تشكل التربة الأساس الذي تقع عليه الفعاليات الزراعي على اختلاف أنواعها وهذا يتطلب القيام بالعديد من الإجراءات لكي تصل إلى المستوى الذي يمكنها من أن تعطى لنا الأفضل وبالخصوص في المناطق الجافة بعيدة عن مصادر المياه دائمة الجريان، ومن تلك الإجراءات ما يلي:

- ١- تحليل مكونات التربة والتعرف على خصائصها التفصيلية لغرض زراعتها بالمحصول الزراعي المناسب والذي يعطي أعلى إنتاجية غله عالية مع إمكانية الحفاظ على الخصائص العامة والخاصة أي الدقة للتربة.
- ٢- تحسين خواص التربة من خلال إضافة بعض المكونات العضوية الدبال (Humus) والممواد غير العضوية الكيميائية، لغرض الارتقاء بمستوى نوعية التربة من حيث الفنادية والتركيب والنسمة.
- ٣- التسوية الليزرية للأرض من أجل ضمان وصول المياه إلى أكبر مساحة ممكنة وبأقل المياه وبأسرع الوقت فضلاً عن ضمان سهولة قيام العمليات الزراعية الأخرى.

ثالثاً: المناخ : يمكن القول إن ابرز عناصر المناخ تأثيراً في العمليات الزراعية هي (الأمطار ودرجات الحرارة والتبخر) كونها متغيرات أساسية وتأثيرها بالسلب والإيجاب بالواقع الزراعي ولمواجهة التحديات المناخية ومنها على وجه الخصوص ظاهرة الجفاف وما نتج عنها من مخاطر جمة نجملها بما يلي :

- ١- التوسيع في إنشاء وانجاز الأحزمة الخضراء لما لها من أهمية قصوى في التأثير على الخصائص المناخية سواء المناخ .
- ٢- التوسيع الكبير في الزراعة المحمية (البيوت البلاستيكية) لضمان التكيف مع التغيرات المناخية وقلة المياه .
- ٣- الحفاظ على المراعي الصحراوية وديمومتها وعدم التجاوز عليها كونها تقع ضمن المناطق المطرية والحدية وتشكل مساحات واسعة و مهمة.

الاستنتاجات:

- ١- يعاني الامن المائي العراقي من مشكلات متعددة أساسية وان التغيرات المناخية المتمثلة بارتفاع درجات الحرارة وقلة الامطار الهاطلة تعد واحدة من اهم هذه المشكلات. ان تناقص الموارد المائية بسبب المناخية ومشاريع المياه في الدول المجاورة، من اكبر التحديات والمشكلات التي سؤثر بشكل مباشر على المدى البعيد على قطاعات مختلفة في العراق.
 - ٢- العراق سيعاني من عجز في الإيرادات المائية يصل الى (١٠٠٤٩) مليار /م^٣ مقارنته بالاحتياجات المائية المقدرة في عام ٢٠٣٥.
 - ٣- تغير المناخ سيؤدي الى التغيير في كمية ونوعية الموارد المائية المتوفرة (المياه السطحية والجوفية) الامر الذي سيؤدي الى ندرة المياه في بعض المناطق.
 - ٤- ان المتطلبات المائية للأغراض الزراعية تتصدر المرتبة الأساسية الأولى عن الاستعلامات الأخرى.
 - ٥- زيادة معدلات الطلب على المياه العذبة نتيجة الازدياد المضطرب للسكان، والتلوّع العمراني، وانتشار ظاهرة الاحياء العشوائية وضعف التخطيط العمراني.
 - ٦- ان استمرار تفاقم ظاهرة التغيرات المناخية ينجم عنها زيادة رقعة الجفاف في الكثير من مناطق العالم والتي تعاني اصلاً من ندرة مائية ومنها منطقة الشرق الأوسط التي يقع حوض نهر دجلة والفرات.
 - ٧- ارتفاع مستوى سطح البحر قد يفاقم ظاهرة المد الملحي التي تعاني منها مدينة البصرة حالياً نتيجة لدخول مياه البحر المالحه الى مياه شط العرب وتلوثه.
 - ٨- حدوث شحة مياه في عدة مناطق من المحافظات العراقية هي المناطق الجنوبية لمحافظات (ميسان، المثنى، ذي قار والبصرة) والوسطى (القادسية، النجف، بابل، كربلاء) ومحافظة (نينوى) وجفاف الاهوار.
- اما يخص الزراعة والامن الغذائي:
- ١- تدني كفاءة الري للقطاع الزراعي وزيادة نسبة الفقد المائي في المياه المستخدمة في الزراعة.

- ٢- تدني مستوى الإدارة المزرعية وضفت استخدام المكننة الزراعية والتكنولوجيا في القطاع الزراعي والاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة.
- ٣- تناقص الحصة المائية للقطاع الزراعي بسبب تراجع كمية الأمطار السنوية وتناقص في عدد الأيام الممطرة، فضلاً من تذبذب كمية الواردات المائية الداخلة للعراق مما يؤدي إلى فقدان جزء من الأراضي الصالحة للزراعة وزيادة مساحة التصحر.
- ٤- تناقص الغطاء النباتي نتيجة انخفاض هطول الأمطار وزيادة الجفاف وزيادة عدد وشدة العواصف الغبارية.
- ٥- التغير في توزيع وانتشار المحاصيل والحيوانات.
- ٦- انتشار الأنواع المختلفة من الآفات والامراض.
- ٧- انخفاض كميات الاعلاف نتيجة تقليل الأرضي الزراعية المخصصة للأعلاف وذلك لزيادة المنافسة على موارد المياه بين محاصيل العلف والحبوب.
- ٨- التغيرات المناخية ستزيد من نسبة العاطلين وارتفاع معدلات الفقر التي ترتبط بشكل وثيق مع القدرة على الوصول للغذاء وانعدام الأمن الغذائي.

المقترحات:

- ١- تحديث البيانات والاحصائيات الخاصة بالتغييرات المناخية بالتنسيق مع دول الجوار التي يقع ضمنها حوضي دجلة والفرات لقييم مدى تأثيرها بالتغييرات المناخية وتبادل البيانات والدراسات بشكل مستمر بهذا الخصوص.
- ٢- زيادة الاستثمارات لتحسين البنية التحتية لتجمع المياه وتخزينها من خلال إعادة تأهيل السدود وتحديث تشغيلها.
- ٣- العمل على تحسين كفاءة نقل مياه الري واستخدامها الاستخدام الأمثل من خلال تطوير قنوات نقل المياه وتحديثها، ودعم برامج الاستثمار المستدام للمياه الجوفية، والاستثمار في تطوير المصادر غير التقليدية للمياه (كتدوير مياه الصرف الصحي) التي يمكن استغلالها في المستقبل
- الزراعة والامن الغذائي:

- ١- الاستمرار باستنطاب وزراعة الأصناف الزراعية القصيرة العمر ذات الإنتاجية المرتفعة والمقاومة للجفاف والحرارة والملوحة والاستهلاك المائي القليل.
- ٢- تحسين وتطوير الممارسات الزراعية الحقلية بما يحقق مبادئ التكيف لمواجهة التغيرات المناخية والتحول إلى أنظمة الإنتاج الزراعي المتقن وزيادة الاستثمارات في الزراعة الذكية مناخياً.
- ٣- مراجعة سياسات الدعم المقدم من الدولة وتعديلها ليكون الرابط قائم على أساس كل من حجم المساحة المزروعة ونمط زراعتها وأسلوب ريها ومستوى المكننة الحديثة المستخدمة.

الهوامش والمصادر:

- ١- الجمعية العامة للأمم المتحدة، الهيئة الدولية بتغير المناخ (IPCC)، ٢٠٠٩، ص ٤.
 - ٢- المنجد في اللغة والاعلام (طبعة جديدة منقحة، ص ٤٧، المشرق، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧، ص ١٨).
 - ٣- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، حالة انعدام الامن الغذائي، ٢٠١٠، ص ٨.
 - ٤- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة، البيئة والتنمية، روما، ١٩٩٢، ص ١٥٨.
- ٥- USAID(2017) climate changisks and opportunities in Iraqi agrifood value chains.
Available at: <https://www.intrace.org>
- ٦- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار المالي، تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠٢١، ص ٨.
 - ٧- المصدر نفسه.
 - ٨- صلاح حميد الجنابي، سعدي علي غالب، جغرافية العراق الإقليمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٩٢، ص ٩.
 - ٩- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢).
 - ١٠- تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الدورة العاشرة، ٢٠٠٩، ص ٩.
 - ١١- جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، التقرير السنوي لعام ٢٠١٩.
 - ١٢- منصور حمدي، ابو علي، جغرافية المناطق الجافة، ٢٠١٠، ص ١٩٣.
 - ١٣- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، قسم التخطيط المحلي، فجوات التنمية المكانية في العراق، بغداد، ٢٠٢٣، ص ٨٥.
 - ١٤- المصدر نفسه، ص ٨٥.
 - ١٥- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التغيرات المناخية وأثرها على الزراعة والامن الغذائي، تقرير قسم التخطيط الزراعي، ٢٠٢١.

- ١٦- جمهورية العراق، وزارة البيئة، وثيقة المساهمات المحددة وطنياً بشأن تغير المناخ، ٢٠٢٠.
- ١٧- سعيد أبو زيد محمد حندي، المبادئ والتطبيق في الماء والري لمحاصيل الحقل والبستان، ط١، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧، ص ٣٠٢.
- ١٨- عبدالقادر زريق المخادمي، الامن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، ط٢، دار الفكر، دمشق، سوريا، ٢٠٠٤، ص ٣٠٣.

